

ولاية الأمر دراسة فقهية مقارنة

أوّلًا: الحكم الأوّل الأدلّة على نفي مشروعية التعدّدية نذكر في هذا البحث طائفة من الأدلّة على عدم مشروعية التعدّدية في الإمرة والولاية في العالم الإسلامي. ولست أدّعي أنّ هذه المجموعة من الأدلّة لا يمكن التشكيك في بعضها أو في جملة منها، إلاّ أنّي أدّعي عدم إمكان التشكيك في مجموع هذه الأدلّة. وفيما يلي أحاول أن أستعرض هذه الأدلّة الواحد بعد الآخر، وأحاول أن أجنّب استخدام المصطلحات الفقهية المعقّدة كلّما وجدت إلى ذلك سبيلًا؛ إلاّ أنّ اضطررّ إلى ذلك، فأوضّحه بقدر ما يسعني من التوضيح. وسنتناول البحث أوّلًا حسب ما تقتضيه الأدلّة الاجتهادية، وأخرى حسب ما تقتضيه الأدلّة الفقهية.